

ويتلخص سبب التمييز في الآتي :

=====

أولاً : أخطأت محكمة الاستئناف في عدم رد الدعوى لعدم الإثبات الواقعي والقانوني حيث لم تقدم المميز ضدها أية بينة تثبت الضرر المادي والمعنوي الذي أصابها كما لم يثبت مقدار هذا الضرر بالخبرة الفنية .

ثانياً : أخطأت محكمة استئناف عمان في الحكم بكامل المبلغ المحدد طبقاً للجدول الملحق بنظام التأمين الإلزامي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ ملتفتة عن أن مسؤولية المميّزة تنحصر فقط في نصيبها الشرعي مضرورياً بحدود مسؤولية التأمين وأن باقي المميز ضدهم لا يستحقون التعويض كونهم محجوبين شرعاً عن ورثة أخيهم لوجود الأب.

- لـ هذين السببين طلب وكيل المميزين قبول تمييزه شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .
- بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٠ قدم وكيل المميز ضدهم لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن المدعية سماهر إسماعيل محمد الذنبيات قد تقدمت بهذه الدعوى عن نفسها وعن أبنائها القاصرين الموصى بهم إليها كل من عندليب والأيهم واليمامة والأدهم لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليها شركة فيلادلفيا للتأمين للمطالبة بمبلغ اثني عشر ألف دينار تعويضاً عن الضرر المادي والمعنوي الناشئ عن وفاة الطفل محمد فوزي عبد العزيز الذنبيات ابن المدعية وشقيق الموصى بهم إليها بسبب احتراق السيارة رقم (١٦/٤٠١٤١) المؤمن عليها لدى المدعى عليها .

وقد أسست الدعوى على الوقائع التالية :

- ١ - المدعية سماهر والدة الطفل المتوفى محمد والموصى بهم إليها أبنائها أشقاء المتوفى .

- ٢- المدعى عليها شركة فيلادلفيا للتأمين هي شركة أردنية مرخصة لممارسة أعمال التأمين .
- ٣- يملك زوج المدعية المدعو فوزي عبد العزيز محمد الذنبيات السيارة رقم (١٦/٤٠١٤١) نوع فولفو مرخصة قانوناً لغاية ٢٠١١/١/١٣ ومؤمنة لدى المدعى عليها بموجب عقد التأمين الإلزامي رقم (١١٣٩٩٧) حتى تاريخ ٢٠١١/٣/١٣ .
- ٤- بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣٠ وأثناء إيقاف الفولفو رقم (١٦/٤٠١٤١) أمام منزل مالكها وفي داخلها الطفل محمد فوزي عبد العزيز الذنبيات عمره خمس سنوات ابن مالك السيارة شبت النار بالسيارة فجأة مما أدى إلى احتراقها بالكامل وإصابة الطفل محمد الذي كان بداخلها إصابات بليغة بحروق واحتراق رخصة اقتناء المركبة وعقد تأمين المركبة .
- ٥- تم إسعاف الطفل المصاب محمد إلى مستشفى الأمير علي العسكري بالكرك واحتصل على تقرير طبي يشعر بأن حالته العامة سيئة وقد تم تحويله إلى مدينة الحسين الطبية إلا أنه فارق الحياة متأثراً بإصابته بتاريخ ٢٠١٠/٤/١١ .
- ٦- تم الكشف على جثة الطفل المتوفى محمد فوزي من قبل الطبيب الشرعي تحت إشراف مدعي عام شمال عمان وعلل سبب الوفاة بالحروق الالتهبية ومضاعفاتها .
- ٧- تم الكشف على السيارة المحترقة من قبل فريق مختص من المختبر الجنائي حيث تبين أن الحريق قد شب في مقدمة السيارة ثم امتد إلى باقي أجزائها وشوهت آثار تماسات كهربائية وعلل سبب الحريق بالتماس الكهربائي من التكرورات الموجودة في الأسلاك الكهربائية الواقعة تحت مقود السيارة وقد تم تحريز عينات من السيارة لفحصها مخبرياً .
- ٨- بفحص العينات الملتقطة من السيارة المحترقة تبين أنها لا تحتوي على أية مواد بترولية مشتعلة أو مساعدة على الاشتعال .
- ٩- بفحص الأسلاك الكهربائية المأخوذة من الجذلة الكهربائيّة أسفل مقود السيارة تبين أنها تحتوي على تكورات معدنية وهي من العلامات الدالة على حدوث تماس كهربائي .

١٠- أحيل ملف القضية وكافة التحقيقات والتقارير المتعلقة بحادث وفاة الطفل محمد فوزي عبد العزيز الذنبيات الناشئ عن احتراقه بداخل السيارة المؤمن عليها رقم (١٦/٤٠١٤١) إلى مدعي عام الكرك المختص وسجلت القضية التحقيقية تحت رقم (٢٠١٠/٢٨٢) وقد قرر المدعي العام مؤيداً من النائب العام حفظ الأوراق التحقيقية بعد أن تبين له (أن وفاة الطفل محمد فوزي عبد العزيز الذنبيات كانت نتيجة لتعرضه لحروق من الدرجة الثانية والثالثة والذي نتج عن حريق مركبة والده جراء تماس كهربائي وأن وفاته لم يتسبب بها أحد ولا توجد شبهة جنائية) .

١١- تحصر الجهة المدعية مطالبتهـا بالمبلغ المطالب به وهو اثني عشر ألف دينار أي ضمن حدود مسؤولية المدعي عليها وقت وقوع الحادث .

وبنتيجة المحاكمة وبتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ أصدرت محكمة الدرجة الأولى قرارها المتضمن الحكم بإلزام المدعي عليها شركة فيلادلفيا للتأمين بأن تدفع للمدعية سماهر إسماعيل محمد الذنبيات مبلغ (١٦٦٦,٦٧) ديناراً بدل الضرر المادي وأن تدفع للمدعين مبلغ (٢٠٠٠) دينار بدل الضرر المعنوي على أن يوزع بينهم بالتساوي وتضمن المدعي عليها الرسوم والمصاريف النسبية ومبلغ (١٨٥) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام ورد باقي مطالبة المدعين بباقي المبلغ لعدم الاستحقاق .

لم ترتض المدعية بهذا القرار وتقدمت باستئنافها للطعن فيه .

وبتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ قضت محكمة الاستئناف بقرارها رقم (٢٠١٣/٧٨٦٧) فسخ القرار المستأنف والحكم للمستأنفة سماهر وأبنائها القاصرين كل من عندليب والأيهم واليامية والأدهم بمبلغ (١٢٠٠٠) دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة .

وعن السبب الثاني الذي تتعى فيه الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها بالحكم
بكامل المبلغ .

وللرد على ذلك نجد ووفق ما استقر عليه قضاء محكمة التمييز
إن ما يستحقه المدعون عن الضررين المادي والأدبي تقدره الخبرة الفنية عملاً بأحكام
المادتين (٢٦٦ و ٢٦٧) من القانون المدني شرط ألا يتجاوز التعويض في مجموعته
الحد الأعلى الذي تلتزم به شركة التأمين وفق الجدول .

وحيث إن محكمة الاستئناف قضت للمدعين بكامل التعويض وليس وفق الخبرة
الفنية فيكون القرار المطعون فيه مخالفاً لأحكام القانون ويقتضي نقضه لورود هذا السبب
عليه انظر قرار الهيئة العامة رقم (٢٠١١/٤٤٨١) تاريخ ٢٢/١/٢٠١٣ .

ل هذا نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق
إلى مصدرها لإجراء المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ ذي القعدة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٧ / ٩ / ٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق ب.ع